٦- البيئة المؤسساتية والسياساتية للتغذية

تساهم التغذية الجيدة في الحياة المنتجة الصحية، لكن سوء التغذية لا يزال مشكلة كبيرة في العديد من المناطق ويفرض تكاليف باهظة على الأفراد والمجتمعات. وينبغي أن تشمل الحلول المستدامة لسوء التغذية بكافة أنواعها (نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة المفرطة) مختلف القطاعات، لكن النظم الغذائية والسياسات والمؤسسات التي تشكلها أساسية لتحسين التغذية.

ويمكن لواضعي السياسات والمنتجين والمستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين، بتقييم وتشكيل كل عنصر من عناصر النظام الغذائي، إنشاء نظام غذائي أكثر "تغذوية"، تتوفر فيه تشكيلة متنوعة من الأغذية المغذية التي يتيسر الحصول عليها. وينبغي أن يشمل هذا الهدف أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. وينعكس هذا الطموح في المبادئ الأساسية التي تنادي بها المؤسسات الإنمائية الدولية وهيئات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتعزيز آثار البرامج الزراعية والسياسات والاستثمارات على التغذية (الإطار ١١).

والنظام الغذائي عنصر أساسي لأية استراتيجية تهدف إلى تحسين التغذية، لكنه جزء من مجموعة مترابطة من القطاعات والنظم، بما في ذلك الصحة والصرف الصحي. ويركّز هذا التقرير على ما يمكن أن تحضره نظم الأغذية إلى طاولة التغذية. ويحدد ويراجع الأدلة التي تعدّ لاتخاذ إجراءات في مراحل مختلفة من النظام الغذائي - من الإنتاج إلى الاستهلاك - لتحسين التغذية. وفي كثير من الأحيان يتناقض هذا النهج القائم على الأغذية مع النُهج الأكثر طبية التي تعتمد على المكملات الغذائية. وهناك ما يبرر استخدام المكملات الغذائية في بعض الحالات، لكن استهلاك غذاء فيه ما يكفي من الطاقة والمغذيات الدقيقة يكون عادة كافياً ويوفر المنافع المتأتية من المجموعة الكاملة والمتنوعة من الطاقة والمغذيات والألياف الموجودة فيه.

تعني الأسباب المعقدة للتغذية والمجموعة الواسعة من المشاركين المؤثرة في النظم الغذائية أن نهج أصحاب المصلحة المتعددين والمتعدد القطاعات أكثر فعالية.[٢٤] ويعني هذا ضمناً فهم العلاقات بين الجهات الفاعلة، كيف ترتبط ببعض وكيف يؤثر بعضها على بعض. ويوفر النظر في نظام الأغذية بأكمله إطاراً لمعالجة التغذية تحدد من خلاله وتصمم وتنفذ التدخلات القائمة على الأغذية. وتتغير نظم الأغذية بسرعة، لكن كيفية تطورها يمكن أن تتأثر بالقرارات المتخذة في مجال السياسات.

بناء رؤية مشتركة

لقد كرّس جهد كبير وكرّست مبالغ كبيرة من المال للتصدي لسوء التغذية في جميع أنحاء العالم. وأحرز بعض التقدم: إذ خفّض سوء التغذية في بعض البلدان تخفيضاً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة. لكن التقدم كان متفاوتاً، وهناك حاجة إلى تسخير الفرص ضمن نظام الأغذية لتعزيز التغذية. وتبيّن الخبرة المستقاة من العديد من البلدان التي نفّذت برامج تغذية أنه لا بد من بناء رؤية مشتركة للتغذية. وهناك على المستوى الدولي مبادرات من مثل حركة "الارتقاء بمستوى التغذية" و"مبادئ الحق في الغذاء" وغيرها من المبادرات، مثل مبادرة الأمم المتحدة شراكة "الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال"، تعمل على توفير الأطر الضرورية والدعم الضروري (الإطار ١٢). وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون المدخلات الخارجية حافزاً للعمل على المستوى الوطني.

ويمكن تأسيس رؤية مشتركة بوضع استراتيجية للتغذية تقوم على خفض الفقر واستدامة الاستهلاك على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، في بيرو، عمل المجتمع المدني وأصحاب مصلحة آخرون معاً في "مبادرة تغذية الطفل" على تضمين استراتيجية خفض الفقر أهدافاً تتعلق بالتغذية (المنتدى الدولي لخدمات التنمية، ٢٠١٢). وفي البرازيل، ضُمّنت "الحملة ضد

[٢٤] أنظر البنك الدولي (٢٠١٣) للحصول على توجيه بشأن تعميم التدخلات التغذوية بإدماجها في الإجراءات المتعددة القطاعات، مع التركيز على الزراعة والحماية الاجتماعية والصحة.

الإطار ١١

الخطوط التوجيهية لتحسين التغذية من خلال الزراعة

تبين مراجعة منتظمة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للتوجيهات التي نشرت مؤخراً عن البرمجة الزراعية للتغذية (Herforth، ٢٠١٣) وجود توافق في الآراء على التوصيات التالية:

التخطيط للتغذية

١. **إدراج أهداف صريحة للتغذية** في السياسة الزراعية وتصميم البرامج الزراعية.
٢. **تقييم السياق** وأسباب سوء التغذية على المستوى المحلي، لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والحد من الآثار الجانبية السلبية.
٣. **عدم إلحاق أي ضرر.** تحديد الأضرار المحتملة ووضع خطة تخفيف ونظام رصد يعمل بصورة جيدة.
٤. **قياس الأثر التغذوي من خلال رصد وتقييم البرامج.**
٥. تعظيم الفرص من خلال **التنسيق بين القطاعات المتعددة.**
٦. **تعظيم أثر دخل الأسرة المعيشية** على التغذية، من مثل زيادة دخل المرأة.
٧. **زيادة المساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية.**
٨. **استهداف من هم أكثر انكشافاً على المخاطر.**

الإجراءات التي ينبغي اتخاذها

ينبغي على النهج جميعها:

٩. **تمكين المرأة**، الراعية الأولى في الأسر المعيشية، وذلك من خلال: الدخل؛ والحصول على خدمات الإرشاد والمعلومات، وتجنب تضرر قدرتها على رعاية الأطفال وعلى العمل، والتكنولوجيات الموفرة للوقت، ودعم حقوقها في الأراضي والتعليم والعمل.
١٠. **إدماج التثقيف التغذوي** لتحسين آثار التدخلات على الاستهلاك والتغذية. توظيف وكلاء إرشاد زراعي بقدر الإمكان للتواصل بشأن التغذية.
١١. **إدارة الموارد الطبيعية** لتحسين الإنتاجية، وسهولة التكيّف في وجه الصدمات، والتكيف مع تغير المناخ، وزيادة المساواة في الحصول على الموارد، من خلال المحافظة على التربة والمياه والتنوع البيولوجي.

ويمكن الجمع بين هذه ونهج :

١٢. **تنويع الإنتاج وسبل العيش** لتحسين فرص الحصول على الغذاء وللتنويع الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية والحد من المخاطر وتحسين الدخل.
١٣. **زيادة إنتاج الأطعمة المغذية،** وخصوصاً الأصناف المكيّفة محلياً وخصوصاً الغنية بالمغذيات الدقيقة والبروتين، منتقاة بناءً على مسائل التغذية المحلية والحلول المتاحة.
١٤. **تقليل خسائر ما بعد الحصاد وتحسين معاملتها وتجهيزها.**
١٥. **زيادة الوصول إلى الأسواق وفرص التسويق،** وخاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة.
١٦. **الحد من موسمية انعدام الأمن الغذائي** من خلال تحسين التخزين والحفظ ونهج أخرى.

تهيئة بيئة داعمة

١٧. **تحسين اتساق السياسات** الداعمة للتغذية، بما في ذلك سياسات أسعار المواد الغذائية ومعونات الدعم والسياسات التجارية والسياسات المحبذة للفقراء.
١٨. **تحسين الحكم الرشيد للتغذية،** من خلال وضع استراتيجية وطنية للتغذية وخطة عمل وتخصيص موارد كافية في الموازنة وتنفيذ نظام مراقبة على التغذية.
١٩. **بناء القدرات** في الوزارات على المستويات الوطني والمناطقي والمحلي.
٢٠. **التواصل والاستمرار في حشد الدعم للتغذية.**

الإطار ١٢

حوكمة التغذية على المستوى الدولي

أسباب سوء التغذية متعددة ويشترك فيها عدد من القطاعات المختلفة التي تتراوح، من بين أخرى، من الزراعة والصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والتنمية الاقتصادية إلى التجارة. ومع ذلك، وفي حين أن التغذية هامة للجميع، إلا أنها تفتقر إلى مقر مؤسسي. ولذا من الضروري وجود هيكل حوكمة تغذية دولية فعّال لتوفير القيادة والتنسيق والمساعدة على التغلب على التحديات التي تطرحها الطبيعة المتعددة القطاعات لمكافحة سوء التغذية.

على الصعيد العالمي، لم يكن الالتفات إلى التغذية يوماً أعلى مما هو عليه الآن، ويتطابق هذا الاهتمام المتجدد بالتغذية مع تزايد الرغبة في العمل معاً. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى تعاون جديد متعدد القطاعات (مثل مبادرتي تعزيز التغذية والجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال). وبشكل مشابه، عزز ذلك من أهمية الجهود المشتركة القائمة (مثل لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية والمجموعة المعنية بالتغذية في حالات الطوارئ). ويمكن أن تساعد هذه الآليات على رعاية التعاون بين الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات الاختصاصات المرتبطة ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بتحقيق الأمن الغذائي والنتائج التغذوية. كما أنها تيسّر الحوار والتعاون فيما بين القطاعات وأصحاب المصلحة. غير أن فهم أوجه تميزها وتكاملها هام للتعامل معها والاستفادة منها استفادة فعالة.

وتوائم **لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية** وتنسق التوجيه التقني والتوجيه في مجال السياسات والبرمجة بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال التغذية. فهي توفر قيادة استراتيجية عالمية لحشد الدعم والتوجيه وتبادل المعرفة بشأن التغذية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وللمخططين من غير الأمم المتحدة.

تعزيز التغذية، حركة تملكها الأقطار أنشئت عام ٢٠١٠، ساعدت في رفع شأن التغذية على جدول أعمال السياسات على الصعيدين الدولي والوطني. وهي تشمل حكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات بحوث ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص ووكالات تنمية دولية وشركاءها. ويركّز إطار تعزيز التغذية بالدرجة الأولى على زيادة التدخلات الموجهة إلى تكوين الطفل خلال العامين الأولين من حياته (Bezanson وIsenman، ٢٠١٠). وقد صممت خارطة طريق لحركة تعزيز التغذية توفر خطوطاً توجيهية عملية لعمل مشترك يُعتمد على أساس كل بلد على حدة. وانضم إليها أكثر من ١٠٠ منظمة و٢٨ بلداً.

أسّس شراكة **الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال** كل من منظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، لتيسير ودعم وتنسيق العمل بشأن التغذية فيما بين أصحاب المصلحة على المستوى القطري. وهي تشجع اتباع نهج شامل للتصدي لنقص التغذية في سياق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وتساعد الحكومات على تخطيط الأنشطة وتحديد أولوياتها وإدارتها في مجال التغذية فيما بين القطاعات وبين أصحاب المصلحة المتعددين.

وتعزز العلاقات بين لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية وشراكة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال وحركة تعزيز التغذية الدعم المتبادل. إذ تعمل لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية نحو الاتساق الاستراتيجي في مجال السياسات والبرمجة في الأمم المتحدة. وتسخّر شراكة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال عمل هذه الوكالات لدعم حكومات البلدان في مجال مكافحة سوء التغذية، خصوصاً في التحقق من الوفاء بالتزاماتها تجاه حركة تعزيز التغذية وغيرها من الهيئات في مكافحة سوء التغذية. ويمكن للجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية كطرف معني أن تكون بمثابة صوت الأمم المتحدة في التعامل مع مسائل التغذية.

وتجمع مجموعة التنسيق العالمية معاً وكالات ومنظمات من داخل وخارج الأمم المتحدة. والهدف هو تحسين فعالية الاستجابة الإنسانية وتعزيز الشراكة بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة ومن خارجها. وتقود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) **مجموعة التغذية** العالمية، وتقود منظمة الصحة العالمية **المجموعة الصحية** العالمية، وتقود منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشكل مشترك **مجموعة الأمن الغذائي** العالمية، في حين تُحدد قيادات المجموعات ذات الصلة على المستوى القطري وفقاً للقدرات على أرض الواقع. ومع ذلك، توفر كل مجموعة من المجموعات أدوات ملموسة ودعماً للتنسيق والتأهب لحالات الطوارئ والتقييم والرصد وتنمية القدرات.

وتماشياً مع روحية جهود الإصلاح في الأمم المتحدة، أنشئت بعض خطط البرمجة المشتركة لتعزيز التناغم والكفاءة ضمن منظومة الأمم المتحدة. ومن بينها، أثبتت الخبرات من

(متابع)

الإطار ١٢ (متابع)

البرامج المشتركة للأمم المتحدة والبرامج المشتركة للنافذة المواضيعية بشأن الأطفال والتغذية والأمن الغذائي لصندوق الأهداف الإنمائية للألفية أن التغذية مدخل فعّال إلى التخطيط المشترك. ويوجه إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تكامل الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة.

التحالف ضد الجوع وسوء التغذية هو مبادرة عالمية تربط بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تحالف لحشد الدعم والعمل. وهو يوفر مساحة يمكن فيها للمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن تجد أوجه التشابه بينها وتبني علاقات عمل فيما بينها. وقد اعترفت آليات عالمية بالمساهمة المحتملة لهذه الشراكات من مثل الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم، ولجنة الأمن الغذائي العالمي.

وتركز مبادرات دولية عديدة على التصدي لزيادة الوزن والسمنة المفرطة وكذلك الأمراض غير المعدية المرتبطة بهما. وهي تشمل مبادرة منظمة الصحة العالمية، الاستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية والنشاط البدني والصحة، التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية في عام ٢٠٠٤، وكذلك خطة عمل منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٨-٢٠١٣ لتنفيذ الاستراتيجية. وهناك جهد رئيسي آخر هو الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١١.

الجوع" وبرنامج "الجوع صفر" (*Fome Zero*) اللاحق في استراتيجية خفض الفقر والجوع، وبذلك لم يكن البرنامج مسألة القطاع الصحي فقط. وفي السنغال، ضُمّنت التغذية كأولوية إنمائية في الاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر.

وتبيّن التجربة الناجحة في بلدان لديها استراتيجيات تغذية ناجحة، مثل البرازيل وبيرو والسنغال، أن القيادة القوية والملتزمة سياسياً ضرورية للنجاح (Acosta وFanzo، ٢٠١٢؛ Garrett وNatalicchio، ٢٠١١). وكما رأينا في البرازيل، فالقيادة القوية ضرورية لبناء التحالفات والالتزام السياسي القوي. وهذا أيضاً لأنه ليس للتغذية مقر مؤسسي مثل وزارة للتغذية.

ومن المحتم أن يكون لواضعي السياسات والجهات الفاعلة الأخرى وجهات نظر، ولو متضاربة أحياناً، حول مشاكل التغذية. ويعود ذلك في جزء منه إلى أن سوء التغذية يكون في كثير من الأحيان غير ملحوظ، ولأن من يعانون من سوء التغذية لا صوت لهم، ولأنه ينبغي أن تكون التدخلات شاملة لقطاعات متعددة. والخطوة الرئيسية نحو إيجاد رؤية مشتركة هي جمع أصحاب المصلحة والقطاعات المختلفة معاً. فعلى سبيل المثال، بدأت هذه العملية في أوغندا بقيام القطاع الصحي بتنظيم منتدى لأصحاب المصلحة (Namugumya، ٢٠١٢). كما شكّل في أوغندا فريق عامل تقني معني بحشد الدعم، يضم جهات تعمل في الصحة والزراعة وأيضاً في التعليم والمساواة بين الجنسين والسكان والأجهزة المسؤولة عن الإحصاءات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام.

وينبغي أن ينبثق رفع درجة الوعي بنتائج وسياسات سوء التغذية من رؤية مشتركة. وهناك حاجة إلى الدعوة الفعّالة لهذا الغرض. ففي الهند، كانت حملة "الحق في الغذاء" فعّالة للغاية لأنها أيضاً كانت قادرة على عرض حدة سوء التغذية بقوة، مبرزة مسألة التغذية وواضعة إياها على جدول أعمال السياسات. وتعمل الحملة بشكل وثيق مع المجلس الاستشاري الوطني ومفوضي المحكمة العليا لمواصلة الضغوط لاتخاذ إجراءات في مجال السياسات وتحقيق نتائج. وهناك حاجة للمساءلة لضمان أن تبقى مسألة التغذية بارزة وأن تتحول الخطط بدورها إلى إجراءات ونتائج بائنة. ولن تكون الدعوة والمساءلة فعّالة إلا عندما ينخرط المجتمع المدني انخراطاً كاملاً في العملية السياسية على جميع المستويات. ويؤكد Benson (٢٠٠٨) وNamugumya (٢٠١٢) أهمية السعي بنشاط إلى إيجاد أطراف في المؤسسات الحكومية تقود المناداة بجعل الصحة والتغذية أولوية للحكومة والمؤسسات الحكومية.

بيانات أفضل من أجل تحسين عملية صنع السياسات

يعتمد صنع السياسات الفعّالة والمساءلة والدعاوى على التقييم الصحيح لحالة التغذية. ويظهر هذا التقرير أن في كثير من البلدان نقص في البيانات الأساسية والمؤشرات لرصد وتقييم حالة التغذية. وهذا أيضاً انعكاس لمحدودية البحث الجاري بشأن الروابط بين النظام الغذائي والتغذية، وهو بحث ضروري لتصميم تجميع كفوء للبيانات وللمساعدة على وضع مؤشرات فعّالة من حيث التكلفة.

وقد تبين في كولومبيا عند إعداد خطة تحسين الغذاء والتغذية لأنتيوكيا (Garrett وNatalicchio، ٢٠١١) أن عدم وجود بيانات كافية يشكل تحدياً. وبيّن مسح أجري في إثيوبيا عام ٢٠٠٥ أن سوء التغذية كان الأعلى في المناطق ذات الإنتاجية الزراعية. ولم يكن بالإمكان التعرف على هذه الحالة المخالفة لما هو بديهي بدون بيانات مسح مثل هذه. كذلك يساهم جمع بيانات التغذية الدقيقة وفي الوقت المناسب في فعالية مبادرات حشد الدعم (المنتدى الدولي لخدمات التنمية، ٢٠١٢). فجمع بيانات النتائج على فترات منتظمة أمر هام لبناء توافق في الآراء والتنسيق وتخصيص الأموال. وهكذا ينبغي أن يدار الطلب على المعلومات في جميع القطاعات، فالرصد الفعّال جزء هام من حوكمة التغذية.

التنسيق الفعّال أمر أساسي

لسوء التغذية أسباب متعددة – نظم غذائية رديئة ومياه غير نظيفة وصرف صحي سيئ ومرض وسوء رعاية للأطفال – ولذا لا بد من أن تكون التدخلات متعددة القطاعات وبحاجة إلى تنسيق. وتبين تجربة البرامج المشتركة للأمم المتحدة، وخصوصاً برنامج صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، "الأطفال والأمن الغذائي والتغذية"، أهمية التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين جميعاً، وخصوصاً الحكومات المحلية والمجتمع المدني (صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٣).

وقد كان التنسيق الأفقي الفعّال سمة رئيسية من سمات نجاح برنامج "الجوع صفر" *Fome Zero* وغيره من البرامج، وإن تكن أقل طموحاً. ففي البرازيل، ينسّق النظام الوطني للأمن الغذائي والتغذية صياغة سياسات التغذية واعتمادها وتنفيذها. ويتكون هذا النظام من ١٧ وزارة بقيادة الرئيس. وفي البرازيل أيضاً، ساهم الكونغرس في التعاون بين القطاعات من خلال إضفاء شرعية على المبادرات السياساتية وتيسير الاتصال بين مختلف أصحاب المصلحة، كالوزارات والدولة والحكومات المحلية والمجتمع المدني (Acosta، ٢٠١١أ). كما لعب المجتمع المدني دوراً هاماً من خلال المجلس الوطني للأمن الغذائي الذي يتكون ثلثا أعضائه من المجتمع المدني وثلث أعضائه من ممثلي الحكومة. ويوفر المجلس الدعم والرصد والمشورة السياساتية في صياغة برامج الغذاء والتغذية.

وفي بيرو، عاد النجاح في خفض سوء التغذية جزئياً إلى النمو الاقتصادي، وبقدر أكبر إلى تحسين هياكل وآليات التنسيق الوطني وإلى زيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على برامج التغذية ومواءمة البرامج الاجتماعية مع الاستراتيجية الوطنية للتغذية (Acosta، ٢٠١١ب). وقد لعبت المائدة المستديرة لخفض الفقر دوراً هاماً في تعزيز الحوار والتنسيق. ومنذ الثمانينيات هناك محاولات عديدة لتأسيس هيئات مشابهة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولكن لم يكن لكثير منها غير أثر محدود بسبب اختلاط مهام التنسيق والحوار والافتقار إلى التمويل الكافي والموارد الكافية والإرادة السياسية. ويبين مثالا المجلس الوطني للأمن الغذائي والمائدة المستديرة لخفض الفقر العوامل التي تيسّر التنفيذ الناجح للآليات والهيئات التي تعمل على تحسين حوكمة الأمن الغذائي والتغذية. وهناك اختلافات بين التجربتين، ولكن هناك أيضاً دروس مستفادة رئيسية مشتركة بينهما:

- ينبغي أن تكون العملية على مستوى البلد المعني.
- هناك حاجة إلى هيئات منفصلة للتنسيق الحكومي الداخلي وللحوار بشأن السياسات والمشاركة والتنسيق بين جهود أصحاب المصلحة.
- ينبغي أن تتوفر للترتيبات المؤسسية موارد كافية.
- ينبغي تأسيس هيئات لامركزية لتمكين هذه الآليات من العمل على المستويين الوطني ودون الوطني.

وتبرز أيضاً أهمية التنسيق بين القطاعات من تجربة بنغلاديش، حيث تطورت سياسة التغذية على مدى فترة طويلة. ولعدد من الأسباب كان التنسيق بين القطاعات المتعددة ضعيفاً. وعلى الرغم من أن الجهات المانحة تلعب دوراً هاماً، يبدو أنها تميل إلى التركيز على المساءلة على مستوى البرنامج بدلاً من التنسيق عبر القطاعات (Taylor، ٢٠١٢أ). وقد كان دعم المانحين حاسماً بشكل واضح، لكنه لم يقدم الإطار أو الحوافز للتعاون والبرمجة بين القطاعات.

وقد أصبح سوء التغذية في الهند مسألة هامة لصانعي السياسات من خلال مزيج من الأنشطة القضائية ومفوضي المحكمة العليا وحملة الحق في الغذاء واهتمام وسائل الأعلام. وفي عام ٢٠٠١، صدرت سلسلة من الأوامر القضائية أعطت أهلية قانونية للتدخلات الحكومية بشأن سوء التغذية. وكانت حملة الحق في الغذاء، التي انبثقت عن أمر قضائي، عاملاً رئيسياً في وضع سوء التغذية على جدول أعمال السياسة. وعلى الرغم من هذه التطورات، يبدو أنه لم يكن هناك سوى تنسيق قليل نسبياً بين القطاعات وبين الوكالات الحكومية وغير الحكومية وحتى في جميع الوزارات. ووجد تحليل حديث أنه ليست هناك هيئات تنسيق أو خطط عمل متكاملة أو بنود ميزانية مشتركة للتعامل مع سوء التغذية (Mohmand، ٢٠١٢).

وفي العديد من البلدان، أعاقت تحديات كبيرة جهود التنسيق إلى أقصى حد. وقد حُدّد الافتقار إلى التمويل وإلى المتخصصين في مجال التغذية المؤهلين وعدم القدرة على جمع جهات فاعلة من مستوى رفيع معاً على أنها معيقات رئيسية (Taylor، ٢٠١٢ب). ويمكن تعزيز التنسيق من خلال مراجعات للسياسات المتعددة القطاعات ومن خلال تقييمات الأثر. فعلى سبيل المثال، يمكن لتقييم أثر المشاريع الزراعية أن يشمل مؤشرات لنتائج التغذية والصحة. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى حوافز تشجع التعاون المشترك بين القطاعات. ويلاحظ Garrett وNatalicchio (٢٠١١) أن الروابط المؤسسية المبنية على حوافز مشتركة – تقاسم الأموال وتقاسم النجاح - ضرورية حتى يكون التنسيق فعّالاً.

وفي أفريقيا، تيسّر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كلاً من التخطيط والتنسيق. وتبذل حالياً جهود لدمج التغذية في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والاستثمار في الأمن الغذائي التي أنشئت في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

وهناك أيضاً حاجة إلى التنسيق العمودي الفعّال. وتؤدي عملية صنع القرار الشديدة المركزية في التخطيط المالي وتصميم البرامج إلى الافتقار إلى التنسيق مع المجتمعات المحلية وعلى المستوى المحلي نفسه. فتقديم الخدمات يكون أكثر فعالية على مستوى المجتمع المحلي عندما يكون لامركزياً. كما أن التعاون المتعدد القطاعات أكثر سهولة على المستوى دون الوطني. ولذا فإن التنسيق العمودي مهم جداً، لكنه لن يكون فعالاً إلا عندما تتوفر القدرات لإنجازه. وبناء الحوافز لتحقيق تعاون بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف.

وتأتي الحوافز الكبرى الناجمة عن التعاون العمودي بين القطاعات والتعاون الأفقي المحسّن في جزء منها من خلال طرائق التمويل الخاصة. فعلى سبيل المثال، ربطت *Bolsa Família* في البرازيل المدفوعات إلى الأسر الفقيرة بالانتظام في الدراسة وبالفحوص الطبية المنتظمة، وهكذا أحدثت حافزاً للتنسيق بين وزارتي الصحة والتعليم. وبشكل مشابه، رُبط برنامج وجبات الغداء المدرسية بشراء مواد غذائية من المنتجين المحليين. كما وفّرت الحكومة البرازيلية أيضاً دعماً إضافياً للبلديات الفقيرة لتنفيذ برنامج *Bolsa Família* (Acosta، ٢٠١١أ). وعموماً، الشفافية في تخصيص الموازنات عامل حاسم لاستمرار التعاون بين القطاعات.

ويتطلب إدخال أنواع جديدة من البذور أو المنتجات الغذائية تشريعات ولوائح تنظيمية تتعامل، مثلاً، مع المسائل البيئية والصحية. وهنا مرة أخرى، يلعب التعاون المشترك بين القطاعات دوراً هامّاً. فعلى سبيل المثال، تلعب وزارة البيئة في كل من بوركينا فاسو ومالي دوراً رائداً في تنظيم السلامة الأحيائية، لكن وزارة الصحة جهة فاعلة ذات أهمية أيضاً، كما وزارة الزراعة. وفي الوقت نفسه، تشارك منظمات المزارعين والمنظمات النسائية الريفية ومنظمات المستهلكين والمنظمات غير الحكومية وصناعة الأغذية بشكل مباشر، ويحاول كل منها التأثير على العملية كل لمصلحته (Birner وآخرون، ٢٠٠٧). والتشريعات واللوائح التنظيمية هامة أيضاً للتصدي لتحدي حوكمة سلسلة الإمداد، التي تصبح أكثر تعقيداً مع تحول نظام الأغذية.

وينبغي أن تتوفر للوكالات قدرات تنسيق وتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم. وقد يحسّن التنسيق في زامبيا زيادة عدد المتخصصين المؤهلين في مجال التغذية في هيئة التنسيق الرئيسية (Taylor، ٢٠١٢ب). كما أن تدريب الموظفين في مجال التغذية هام أيضاً لأنه يساعد على تطوير لغة مشتركة بين الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات. وفي السنغال، أتاحت المنظمات غير الحكومية المؤهلة والتدريب لبرنامج تعزيز التغذية العمل بشكل جيد على المستوى المحلي (Garrett وNatalicchio، ٢٠١١).

ويتعيّن على عدد كبير جداً من الجهات الفاعلة والمؤسسات أن تعمل معاً بشكل أكثر فعالية في مختلف القطاعات لخفض نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة المفرطة. وينبغي أن يكون الحكم الرشيد، وهو توفير القيادة والتنسيق بفعالية ورعاية التعاون بين أصحاب المصلحة الكثيرين، الأولوية الأهمّ.

الرسائل الرئيسية للتقرير

حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٣: نظم غذائية لتغذية أفضل تقدم الرسائل الرئيسية التالية:

- **يفرض سوء التغذية بأشكاله جميعاً تكاليف باهظة إلى حدّ غير مقبول على المجتمع من الناحية البشرية والاقتصادية.** والتكاليف المرتبطة بنقص التغذية والمغذيات الدقيقة أعلى من تلك المرتبطة بزيادة الوزن والسمنة المفرطة، على الرغم من أن هاتين الأخيرتين آخذتان في الارتفاع بسرعة حتى في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

- **تتطلب معالجة سوء التغذية اتباع نهج متعدد القطاعات يشمل تدخلات تكمل بعضها بعضاً في نظم الأغذية والصحة العامة والتعليم.** ويسهّل هذا النهج أيضاً السعي إلى تحقيق أهداف متعددة، بما في ذلك التغذية الأفضل والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية.
- **في إطار نهج متعدد القطاعات، تتيح نظم الأغذية فرصاً لتدخلات تؤدي إلى تحسين الأغذية وإلى تغذية أفضل.** والغرض الأساسي لبعض هذه التدخلات هو تحسين التغذية. وقد تؤثر تدخلات أخرى في نظم الأغذية وفي الاقتصاد العام أو في البيئة الاجتماعية أو السياسية على التغذية رغم أن ذلك ليس هدفها الرئيسي.
- **يظل نمو الإنتاج الزراعي ونمو الإنتاجية الزراعية ضروريين لتحسين التغذية ولكن يتعين القيام بالمزيد.** وينبغي أن تستمر البحوث الزراعية على تعزيز الإنتاجية، مع إيلاء اهتمام أكبر للأطعمة الغنية بالمغذيات، مثل الفواكه والخضروات والبقوليات والمنتجات الحيوانية، ولأنظمة الإنتاج الأكثر استدامة. والتدخلات الإنتاجية أكثر فعالية عندما تكون مراعية لأدوار الجنسين وتقترن بتثقيف تغذوي.
- **تتضمن سلاسل الإمداد التقليدية والحديثة مخاطر وتوفر فرصاً لتحقيق تغذية أفضل ونظم أغذية أكثر استدامة.** ويمكن أن تساعد التحسينات في سلاسل الإمداد التقليدية على تقليل الخسائر وتخفيض الأسعار وزيادة التنوع في اختيارات الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. ويمكن أن تُسهّل تجارة التجزئة الحديثة وتصنيع الأغذية استخدام تقوية الأغذية لمكافحة سوء التغذية، لكن زيادة توفر الأغذية المصنّعة والسلع المعلبة بدرجة عالية يمكن أن تسهم في زيادة الوزن والسمنة المفرطة.
- **في نهاية المطاف، يحدد المستهلكون ما يأكلون وبالتالي ما ينتجه نظام الأغذية.** لكن الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني يمكنهم جميعاً أن يساعدوا المستهلكين على اتخاذ قرارات أكثر صحية والحد من التبديد والمساهمة في الاستخدام المستدام للموارد، من خلال توفير معلومات دقيقة واضحة وضمان إمكان الحصول على أغذية متنوعة ومغذية.
- **هناك حاجة إلى حوكمة أفضل، ييسرها دعم سياسي رفيع المستوى، لنظم الأغذية على جميع المستويات لبناء رؤية مشتركة ولدعم السياسات المستندة إلى أدلة وتعزيز التنسيق والتعاون الفعّال من خلال إجراءات متكاملة متعددة القطاعات.**